مجلة جامعة الملك خالد
للعلوم الإنسانية

(التَّهْيِئَةُ) فِي النّحو العربيّ

إعداد

د سعيد بن محمد آل موسى

أستاذ اللغويات المشارك في جامعة الملك خالد

قسم اللغة العربية وآدابها

الملخص

أُعِدَّ هذا البحث للكشف عن ظاهرة التوطئة في النحو العربي، فتناول مفهومها والألفاظ المرادفة لها وأغراضها ومقوماتها وأنواعها وشواهد ذلك كله، وتمثلت أبرز نتائج البحث في: تحديد مفهوم التهيئة اللغوي والاصطلاحي، والإتيان على الألفاظ المرادفة لها، والمعبر عنها عند النحويين، بالتمهيد، والتوطئة، والإيذان، وتوضيح أغراضها المتمثلة في إصلاح التركيب، والتوكيد، وإزالة اللبس، والتنبيه على النيابة، وبيان أنواعها التي تناثرت في بعض أبواب النحو، وتمثلت في التهيئة بالحركة، والتهيئة بالحرف، والتهيئة بالاسم، وإظهار تنوع مسائلها في تراثنا النحوي، والتي بدتْ في أنماطها، موزعة على بعض الأبواب النحوية دون بعض، سواء فيما يتعلق بالجملة كاملة، أو ببعض أركانها: اسما كان ذلك أو ضميرا، أو حرفا، أو حركة.

الكلمات المفتاحية: التهيئة – النحو العربي – استقرائية – وصفية.

Abstract :

This paper was prepared to investigate Prelusion in Arabic Syntax**; it dealt with its meaning, synonyms, components and its types.** The most prominent results of the paper were: determining the concept of **prelusion** linguistically **and terminologically and indicating its synonyms mentioned by grammar scholars, namely preface, prelusion and foreword. The paper also attempted** to clarify its purposes of reforming the composition, affirmation, removing confusion, alerting the prosecution, and showing the types that were sporadically stated in some sections of the syntax represented in the preparation by vowel, the preparation by letter, showing the diversity of its issues in our grammatical heritage, which appeared in its patterns, distributed in some syntax sections, whether in terms of the whole sentence or some of its elements : noun or pronoun or letter or vowel.

Keywords: preparation- Arabic syntax- inductive - descriptive.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنّ اللغةّ العربيةّ لغةُ كمالٍ وجمالٍ، ويظهر كمالُها ويبدو جمالُها في كلّ ظواهرها ويتجسدُ في سائر مسائلها، ومن ذلك أنّ العربية تهيئ لألفاظها، وتمهد لمعانيها، وتجتنب الوقوع على المراد وقوعًا مفاجئاً، وتبتعد عن المباغتة إلى المقصود ابتعادًا، تلطفًا بالمتلقي ومسايرة لطبيعة النفس البشرية التي اعتادت على التهيئة والتمهيد والتوطئة والإيذان. لهذا فإننا نجد في اللغة العربية التهيئة للخروج من الإعراب الرئيسي إلى الإعراب الفرعي، والتهيئة للخروج من الأسلوب الغالب إلى الأسلوب النادر، والتهيئة للخروج من الغامض والمبهم إلى المفسر والواضح، ونجد كذلك التهيئة لإصلاح التركيب، والتهيئة، والتهيئة لتوضيح النوع. وقد أُعِدَّ هذا البحث لدراسة قضية التهيئة في النحو العربي، والإتيان على أركانها وأغراضها وأنواعها وما تيسر من شواهدها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لتحقيق الآتي:

(١) تحديد مفهوم التهيئة وألفاظها المرادفة لها.

(٢) بيان أغراض التهيئة في اللغة العربية، وأركانها التي تقوم عليها.

(٣) تناول أنواع التهيئة مع شواهدها.

مشكلة البحث:

مشكلة البحث تتمثل في أن مفهوم التهيئة وإن كانت تطبيقاته موجودة عند النحاة إلا أنه غير محدد بمصطلح معين وإنما يعبر عنه بمصطلحات متعددة كالتوطئة والتمهيد وغير ذلك، وتطبيقات تلك المصطلحات متفرقة ولا يجمعها باب نحوي واحد، وهذا البحث سيجمع شتاتها إن شاء الله تعالى، وسيجيب عن الأسئلة الآتية:

١) ما مفهوم التهيئة؟ وما مرادفاته؟.

٢) ما أركان التهيئة؟ وما مقوماتها؟ وما أغراضها؟.

٣) ما شواهد التهيئة؟ وما تطبيقاتها؟.

منهج البحث:

المنهج المتبع لإنجاز هذا البحث وتحقيق نتائجه هو المنهج الوصفي.

محتوى البحث:

يتكون هذا البحث من أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: مفهوم التهيئة لغة واصطلاحا

المبحث الثاني: أركان التهيئة ومقوماتها

المبحث الثالث: أغراض التهيئة في النحو العربي.

المبحث الرابع: أنواع التهيئة في النحو العربي.

الدراسات السابقة:

نشر زميلي الأستاذ الدكتور أحمد عيد مقالا قصيرًا له يحمل عنوان: (التوطئة في العربية)، في موقع الألوكة الإلكتروني، تناول فيه هذه الظاهرة، إلا أنّ مقاله جاء مقتضبا متماشيا مع طبيعة المقالات، وقد أشار إليّ بأن أتناول الموضوع في بحث يتسم بالشمول والعمق والإتيان على الأمثلة والشواهد. فأعددتُ هذا البحث، وقد اختلف بحثي عن مقال (التوطئة) في عنوانه، فقد آثرت عنوان التهيئة على عنوان التوطئة؛ لقدمه وأصالته وعمقه وإحاطته، كما أنني وقفتُ عند أغراض التهيئة، وأثبتُ لها شواهد، وأوردت لها أقوالاً، كما أنّ بحثي عمل على جمع أنواع التهيئة وتقسيمها تقسيما منطقياً، وساق لها أمثلة، مع تحليلها وبيان جمالها.

وهناك دراسة عنوانها: (ظاهرة التوطئة في النحو العربي) للدكتور حسين عباس الرفايعة، نُشرت في

المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، بتاريخ ذي الحجة عام ١٤٢٧هـ، وهو بحث مهم، وقد أفدت منه، إلا أنني في بحثي هذا أوردت الألفاظ المرادفة للتوطئة، ووقفت عند أغراضها، وقسمت مسائلها التي عثرت عليها إلى عدة أنواع، وتفرد بحثي بتناول أركان التهيئة ومقوماتها.

المبحث الأول

معنى التهيئة لغة واصطلاحا

التهيئة لغة:

جاء في الصحاح: "هيَّأتُ الشيء: أصلحته" (الجوهري، هـ ي أ، ١٤٠٧هـ، ١/٨٥). وورد في لسان العرب: "هاءَ للأَمر يَهَاءُ ويَهِيءُ، وتَهَيَّأَ: أَخَذَ له هَيْأَتَه. وهَيَّأَ الأَمرَ تَهْيِئَةً وتَهْيِيئاً: أَصْلَحه فهو مُهَيَّأٌ" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، هـ ي أ، ١/١٨٨). وجاء في المصباح: "وتَهَيَّأْتُ لِلشَّيْءِ أَخَذْتُ لَهُ أُهْبَتَهُ وَتَفَرَّغْتُ لَهُ وَهَيَّأْتُهُ لِلْأَمْرِ أَعْدَدْتُهُ فَتَهَيَّأَ" (الفيومي، هـ ي أ، ٢٤٧). وقال الفاكهي: "هي المصدر المقيس للفعل الثلاثي المزيد فيه حرف، عن طريق تضعيف عين الكلمة، وهو (هَيَّأَ)، وعبروا عنه بـ(التهيئة)، وباسم الفاعل (المُهَيِّئة). بمعنى أعده وأصلحه. والتهيئة: مصدر الفعل هيَّأ يهيّئ، تَهيئةً وتهيئًا، فهو مُهيِّئ، والمفعول مُهيَّأ، بمعنى: أَعدّه وكيّفه لتحقيق غرضٍ خاصّ" (الفاكهي، ١٤١٤هـ، ٢٣٦). وهكذا فإنّ المعنى اللغويّ للتهيئة فيما مضى يدور حول الإصلاح والإعداد.

التهيئة اصطلاحًا:

يعدُّ سيبويه أول من استعمل التهيئة بالمفهوم المراد في هذا البحث، إذ قال: "ومن تلك الحروف: ربمّا وقلّما وأشباههما، جعلوا ربَّ مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (ربَّ يقول) ولا إلى (قلَّ يقول) فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل" (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ٣/ ١١٥). وقال سيبويه: "سألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك، وارقبني كما ألحقك، فزعم أن (ما) و(الكاف) جُعلتا بمنزلة حرف واحد، وهُيئت للفعل، كما هُيئت للفعل ربّما" (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ٣/ ١١٦). ثم استعمله بعد ذلك المبرد، فقال: "وكذلك رب، تقول: رب رجلٍ، ولا تقول: رب يقوم زيد. فإذا ألحقت (ما) هيأتها للأفعال فقلت: ربما يقوم زيد" (المبرد، ١٤١٥هـ، ٢/ ٥٥). واستعمل هذا المصطلح الزمخشري في قوله: "إنّ دخول (ما) على (ربّ) يزيل عنها اختصاص الدخول على الاسم، ويهيئ لها الدخول على الفعل؛ لذا تسمى (ما) هذه ما الكافة، أو ما المهيئة" (الزمخشري، ١٤٣٢هـ، ٣١٨). واستعمله الأزهري في باب البدل، فقال: "إنّ المبدل منه يأتي تهيئة وتوطئة للبدل" (الأزهري، ١٤٢١هـ، ٢/٣٣٦). واستعمله الفاكهي، الذي قال: "وتأتي اللام مع (إنْ) تهيئة للقسم" (الفاكهي، ١٤١٤هـ، ص٢٣٦). واستعمله غيرهم.

وقال رضي الدين "دخول (ما) على حرف الجرّ الشبيه بالزائد (ربّ) تهيئةً بأن يليها الفعل بعد أن كان مختصًا بالاسم" (رضي الدين، ١٣٩٥هـ، ٢/ ٧٠).

ومَن تأَمَّل المسائل التي برز فيها مصطلح التهيئة (أو ما يرادفه) في تراثنا النحوي في كلام علمائنا الأجلاء الذين استعملوه يمكنه تعريف التهيئة اصطلاحًا بأنه: عبارة عن تغيير اللفظ أو الجملة بزيادة أو نقصان ليكونا صالحين لاستعمال جديد أو إضافة معنى توطئةً لذكر الشيء اللاحق المُهِمّ، وتمهيدًا مناسبًا للإتيان بالشيء الذي يُناط به الحكم؛ ليكون صالحاً لاستعمال جديد أو إضافة معنى أوقع في نفس المتلقي.

الألفاظ المرادفة للتهيئة عند النحويين:

لقد عبر النحويون عن (التهيئة) بألفاظ أخرى تؤدي المعنى الذي يؤديه، وقد وقف الدارس عليها في كتبهم، وهي:

أولاً: التوطئة

وهي المصدر المقيس للفعل الثلاثي المزيد فيه حرف، عن طريق تضعيف عين الكلمة، وهو (وَطَّأَ)، ومعناها اللغوي: التَّمْهِيدُ والتَّذْلِيلُ للشَّيْءِ والتهيئةُ. تَقُولُ: وطَّأْتُ لَكَ الأَمْرَ، ووَطَّأْتُ لَكَ الفِراشَ، ووَطَّأْتُ لَكَ المَجْلِس تَوْطِئَةً: إِذَا مَهَّدْتَهُ، وسَهَّلْتَهُ، وهَيَّأْتَه. والوطِيءُ مِنْ كلِّ شيءٍ: مَا سَهُلَ وَلانَ، وفِراشٌ وطِيءٌ: لا يُؤْذي جَنْبَ النَّائِم (ابن منظور، ١٤١٤هـ، و ط أ، ١٩٨/١).

قال أبو العباس المبرِّد: "التوطئة هي التَّذْلِيلُ والتَّمْهِيدُ، يقال: (دابَّةٌ وَطِيءٌ، يا فتى)، وهو الذي لا يُحَرِّكُ راكبَهُ في مَسيره، و(فراشٌ وَطِيءٌ) إذا كان وثيرًا لا يُؤذي جنب النائم عليه" (المبرد، ١٤١٧هـ، ١/ ٨).

وقال ابن الأثير عن (الأسماء الستة): "ستّة أسماء، أُعربت في حال الإضافة إلى غير المتكلّم بحروف العلّة؛ توطئةً للتّثنية والجمع، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال" (ابن الأثير، ١٤٢٠هـ، ١ /٢٣).

ثانياً: التمهيد

هو المصدر المقيس للفعل المضعف العين الصحيح اللام (مَهَّدَ)، واسم الفاعل منه (المُمَهِّدَ)، واسم المفعول (المُمَهَّدُ). والأصل في (التمهيد): التسوية والتهيئة، وتُجُوِّزَ به عن بسطة المال والجاه (الزمخشري، ١٩٩٧م، ٤/ ٦٤٨). ويقال: مهدْتُ لنفسي خيرًا وامتهدته، أي: هيأته، ومنه المهاد للفراش، والجمع مُهُد(ابن سيده، ١٤١٧هـ، ٤٤٤/٣). وقال زين الدين الرازي: "تَمْهِيدُ الأُمُورِ: تَسْوِيَتُهَا وَإِصلاحُهَا. وَتَمْهِيدُ الْعُذْرِ: بَسْطُهُ وَقَبُولُهُ" (الرازي، ١٤٢٠هـ، م هـ د، ص٣٠٠)،

وهذا المفهوم ورد في قول ابن الحاجب: "إذا قلنا: (أعجبني زَيْدٌ حُسْنُهُ)، فالإعجابُ منسوبٌ إلى الحُسْنِ، وإنَّما ذُكِرَ زيدٌ للتوطئة والتمهيد" (ابن الحاجب، ١٤٠٩هـ، ٢/ ٥٥٢)، وفي قول الصَّبَّان في علة وجوب توكيد ضمير الرفع المتصل بضمير رفع منفصل قبل توكيده بـ(النفس والعين): "إنَّما وجب ذلك؛ لأنَّ المرفوع المتصل بمنزلة الجزء، فكرهوا أن يؤكدوه أولاً بمستقل من غير جنسه، فأكدوه أولاً بمستقل من جنسه وبمعناه، وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدًا لتأكيده بالمستقل من غير جنسه، وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة" (الصبان، ١٤١٧هـ، ١١٥/٣).

ثالثاً: الإيذان

يقال : أَذِنَ فلانٌ يأذنُ به إِذْنًا إذا عَلِمَ، وقوله تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ ﴾ (التوبة:٣) أي: إعلام، والأذان اسم يقوم مقام الإيذان، وهو المصدر الحقيقي، وقوله تعالى : ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾(البقرة:١٠٢) معناه: بعلم الله، والإِذْنُ هاهنا لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ اللَّهِ، لأَن اللَّهَ تَعَالَى وتقدَّس لَا يأْمر بِالْفَحْشَاءِ مِنَ السحْرِ وَمَا شاكَلَه. (ابن منظور، ١٤١٤هـ، أذن، ٩/١٣).

وقد استعمل هذا المصطلح ابن جني في تعليقه على عبارة (لا با لك) فقال: "إن الألف تؤذن بالإضافة والتعريف، واللام تؤذن بالفصل والتنكير" (ابن جني، ٢٠٠٦م، ٢٤٣/١).

واستعمله الزمخشري، فقال: "وهي التاء في نحو ضربتْ، ودخولها للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث" (الزمخشري، ١٩٩٣هـ، ص ٤٥٣).

هذا وقد آثرتُ التعبيرَ بـ(التهيئة) دون غيره عن موضوع بحثي؛ لما يأتي:

أولاً: أنَّهُ هو الوارد في الكتاب العزيز، حيث قال الله تعالى: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠].

ثانياً: أنّه المصطلح الأقدم وروداً من بين نظائره في

كتب النحويين، لكون سيبويه هو أول من استخدمه (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ٣/ ١١٥).

ثالثا: أن التهيئة شاملة في معناها، ويدخل فيها التمهيد والتوطئة والإيذان، وتزيد عليها في الدلالة، حيث البسط، والإكمال، والإتمام، والتوضيح، والتفسير، والتسهيل، والتسوية، واتساع المعنى، والمفهوم، والإعداد، والتجهيز.

المبحث الثاني

أركان التهيئة ولوازمها

هناك أركان تقوم عليها التهيئة، ولا سبيل لحصولها إلا بتوافرها، وفيما يلي بيانها:

١) الإلصاق:

وقد سمَّاه النحويون بذلك؛ لأنّ اللفظ يلصق ما قبله بما بعده (ابن سيده، ١٤٢١هـ ٢٠٨/٦) ولنأخذ على ذلك (ما) الكافة: إذا لحقت (ما) غير الموصولة، إن أو إحدى أخواتها ارتفع ما بعدها بالابتداء، وكفتها (ما) عن العمل، وجاز أن تليها الجملة الفعلية، فتكون (ما) مهيئة وموطئة للدخول على جمل الأفعال، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر:٢٨]، وقال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون :١١٥] (أبو حيان، ١٤١٨هـ، ١٢٨٤/٣).

وقال ناظر الجيش : " ومنها: أن المغاربة يجعلون (ما) مع هذه الحروف إذا دخلت على الفعل مهيئة وموطئة؛ لأنها هيأت الحروف للدخول على الفعل" (ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ، ١٣٧١/٣)

٢) الفصل:

وهذه تسمية البصريين له، وأما الكوفيون فيسمونه عمادًا (الأنباري، ١٤٢٤هـ، ٥٧٩/٢) ويتوسط ضمير الفصل بين المبتدأ وخبره، للتهيئة والإيذان من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضربًا من التوكيد، قال تعالى: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنفال:٣٢] ومن ذلك قولك : زيد هو المنطلق. (الزمخشري، ١٩٩٣هـ، ص١٧٢) و(الرفايعة، ١٤٢٧هـ، ص٩٩).

٣) الوصل:

وهو جانب تركيبي يتولد منه وصل لفظ بلفظ، كوصل (ما) بكاف التشبيه في قوله صلى الله عليه وسلم: : "صلوا كما رأيتموني أصلي" (البيهقي، ١٤٣٢هـ، ٥٤٦/٤) فهي كافة للخافض ومهيئة لكاف التشبيه. (السهيلي، ١٤١٢هـ، ص١٤٥) و(الرفايعة، ١٤٢٧هـ، ص٩٩).

وهناك مسائل تلزم فيها التهيئة، تتمثل في الآتي:

١) لزوم (أي) الموصولة للمنادي المعرّف بـ (أل):

منع النحويون دخول أداة النداء على الاسم المعرف بـ أل، وعللوا المنع بأنه لا يجوز الجمع بين علامتي تعريف في كلمة واحدة، وعلامتا التعريف هما أل والإضافة، فإذا كانت منادة المعرف بأل لازمة؛ فلا بد من إدخال حرف النداء على (أي) الموصولة، كما في: يا أيها الناس، ويا أيها المؤمنون (ابن هشام، ٢٠٠٦م، ٢٤/٤)، ولزوم (أي) الموصولة للمنادى المعرف بأل تهيئة لهذا الوضع.

٢) لزوم الصلة للموصول:

الموصولات بجميع أنواعها تفتقر إلى الصلات افتقارا دائما، وهذا سبب بنائها، قال ابن عقيل: "والرابعُ: شَبَهُ الحرفِ في الافتقارِ اللازمِ، وإليه أشارَ بقولِه: (وكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ) وذلك كالأسماءِ الموصولةِ، نحوِ: (الذي) فإنَّها مفتقِرَةٌ في سائرِ أحوالِها إلى الصِّلَةِ، فأَشْبَهَتِ الحرفَ في مُلازمةِ الافتقارِ فبُنِيَتْ" (ابن عقيل، ١٤٠٠هـ، ٢٩/١).

٣) حذف التنوين وما ينوب عنه من المضاف:

ويكون ذلك عند الإضافة، والتي هي إمالة الشيء إلى الشيء ونسبته إليه، فينزل المضاف من المضاف إليه منزلة تنوينه، ويصبحان بالتركيب كالاسم الواحد، ولذلك يسقط التنوين من الأول لأنه؛ لا يكون حشو الكلمة (ابن الصائغ، ١٤٢٤هـ، ٢٧٥/١). وعلاقة ذلك بالتهيئة أن الاسم الأول يهيئ للثاني ويمهد له. قال الأهدل: "إنما يبادر العربيُّ إلى حذف التنوين وما ينوب عنه من الاسم؛ توطئةً لإضافته" (الأهدل، ١٤١٠هـ، ٢/ ٣٢٦). ومن ذلك يُلغى نطق التنوين، عند الوقف على الكلمة المنَّونة؛ وذلك تهيئة لقطع الصوت عندها.

المبحث الثالث

أغراض التهيئة في النحو العربيّ

تأتي التهيئة في النحو العربي لتحقيق عدة أغراض، هذا ذكرٌ لها مع أمثلتها:

الغرض الأول: إصلاح التركيب النحوي

إن التركيب النحوي يعني ضم الكلمات إلى بعضها لتؤدي معان محددة، وفق قواعد محددة تم استقراؤها من الكلام العربي، وأحياناً يخرج التركيب عن هذه القواعد، فلا بد حينئذ من تدابير تهيئه للوضع الجديد. ومن ذلك ما ذكره سيبويه من أن حرف الجر (ربّ) لا يدخل على الأفعال البتة، ولكن وصله بـ (ما) هيّأه للدخول على الفعل وأزال اختصاصه، ونقله إلى تركيب جديد (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ج٣، ص١١٥).

ومن ذلك أيضاً أنه لا تصلح الجملة الاسمية والطلبية والفعلية التي فعلها جامد والمصدّرة بحرف أن تكون جوابَ شرطٍ، فإذا جاءت كان لازماً دخول الفاء عليها؛ تهيئةً لمجيء الجواب بعدها، وقد نصّ الزركشي على أنّ هذه الفاء مهيئة لصلاحية مجيء جواب الشرط، وهي ضرب من إصلاح التركيب، تفيد التعقيب (الزركشي، ١٣٧٦هـ، ٢٨٠/٤).

ومن ذلك دخول (ما) على إنّ وأخواتها فتهيئها للدخول على الجمل الفعلية، وتزيل اختصاصها بالاسم، قال الأهدل: "بدخول (ما) على (إنّ) وأخواتها زال اختصاصها بالجمل الاسمية، وتهيّأت للدخول على الجملة الفعلية، ولذا تسمى (ما) هذه بالمهيئة" (الأهدل، ١٤١٠هـ، ١/ ٢٦٨).

الغرض الثاني: التوكيد

تستخدم التهيئة للتوكيد، ومن ذلك أننا إذا أردنا توكيد ضمير الرفع المتصل فلابدّ من تهيئته بضمير فصل، قال ابن عقيل: "لا يَجوزُ تَوكيدُ الضميرِ المرفوعِ الْمُتَّصِلِ بالنفْسِ أو العَيْنِ، إلاَّ بعْدَ تأكيدِه بضَميرٍ منْفَصِلٍ، فتقولُ: "قُومُوا أنتم أنفُسُكم، أو أَعْيُنُكُم"، ولا تَقُلْ: "قُومُوا أنفُسُكم".

فإذا أَكَّدْتَه بغيرِ النفْسِ والعَيْنِ لم يَلزَمْ ذلك؛ تَقولُ: "قُومُوا كلُّكم" أو "قُومُوا أنتم كلُّكم". وكذا إذا كانَ الْمُؤَكَّدُ غيرَ ضَميرِ رَفْعٍ، بأنْ كانَ ضميرَ نصْبٍ أو جَرٍّ، فتَقولُ: "مَرَرْتُ بكَ نفْسِكَ أو عَيْنِكَ، ومَررتُ بكُم كُلِّكم، ورأَيْتُكَ نفْسَكَ أو عَيْنَكَ، ورأيْتُكُم كلَّكم" (ابن عقيل، ١٤٠٠هـ، ٢٠٦/٢).

ومن ذلك منع النحويون دخول أداة النداء على (أل)؛ لأنه لا يجوز الجمع بين علامتي تعريف في كلمة واحدة، فإن كان لا محالة من دخول أداة النداء على (أل) فلا بد من تهيئةٍ باستدعاء أي الموصولة، لتدخل عليها أداة النداء(السامرائي، ١٤٣٥هـ، ص٣١٩)، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [فاطر: ١٥].

الغرض الثالث: إزالة اللبس

تكون التهيئة ضرورية في كثير من المواضع؛ لأجل دفع اللبس، ومن ذلك منعُ النحويين تقديم الخبر

على المبتدأ إذا كانا معرفتين؛ لأنه مما يشكل ويلبس، نحو: أخوك صديقي. ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب، فإنه لا يجوز، نحو : (ضرب موسى عيسى) وكذا المفعولان في نحو: (أعطيت زيدًا عمرًا) فيتعين كون المقدم مفعولاً ثانيا؛ لأن كل واحد من المفعولين يصح أن يكون آخذًا ومأخوذًا فدفعًا لالتباسهما التزموا تقديم الأول (ابن هشام، ٢٠٠٩م، ٢٣٢/٢). وأشار الثمانيني إلى أنّ هذه تدابير من شأنها أن يهيئ السامع للفائدة المرجوة من الكلام وتحصنه من الإلتباس (الثمانيني، ١٤٢٤هـ، ص١٢٥).

الغرض الرابع: الدلالة على التغيير في الإسناد

ومن ذلك ما قاله ابن مالك: " قد يحذف الفاعل لكونه معلوما، أو مجهولا، أو عظيما، أو حقيرا أو لغير ذلك. فينوب عنه فيما كان له من رفع، واعتناء وغير ذلك المفعول به مسندا إليه فعل مهيأ بهيئة تنبئ عن النيابة، أو اسم في معناه" (ابن مالك، ١٤٠٢هـ، ٦٠٣/٢).

المبحث الرابع

أنواع التهيئة في النّحو العربيّ

للتهيئة في النحو العربي ثلاثة أنواع، هي:

التهيئة بالحركة، والتهيئة بالحرف، والتهيئة بالاسم، وفيما يلي إيرادها مع مسائلها.

النوع الأول: التهيئة بالحركة

وهذا النوع تندرج تحته مسالتان:

المسألة الأولى: تهيئة الْحَرَكَاتِ الثَّلاثِ لأَحْرُفِ الْعِلَّةِ

ومما يُلحَظ في التراكيب العربية تَغَيُّرُ الحركات على الباء والخاء والميم والفاء والنون والذال قبل أحرف العلة الثلاثة في الأسماء الستة، وذلك في أحوال الإعراب الثلاثة كلها.

ألا ترى أنك تقول في حال الرفع: (حضر أبُوك، وجاء أخُوك، وسافر حمُوك، وفُوك جميل، وظهر هنُوك، وجاء ذُو مالٍ)، وتقول في حال النصب: (أكرمت أبَاك، وقابلت أخَاك، ورأيت حمَاك، ونَظِّفْ فَاك، وسترت هنَاك، واحترمت ذَا علمٍ)، وتقول في حال الجر: (مررتُ بأبِيك، وسلمتُ على أخِيك، وذهبتُ إلى حَمِيك، ولا تضع حرامًا في فِيك، وابتعدت عن هَنِيك، واستمعتُ إلى ذِي علمٍ). فهل يدلّ ذلك على أنَّ هذه الحركاتِ حركاتُ إعرابٍ؟ لا يدل ذلك على أنَّها حركاتُ إعراب في المذهب المنصور؛ لأنَّها إنَّما تغيَّرتْ تمهيدًا لأحرف العلة التي بعدها، وتهيئةً وتوطئةً لذكرها؛ لأنَّها من جنسها.

وهذا الأمر بادٍ- أيضًا- في جمع المذكر السالم، نحو قولك: (هؤلاء مسلمُون، وقابلتُ مسلمِينَ)، فإنَّ ضمة الميم التي نلحظها في حال الرفع تتغيّر إلى الكسرة في حالي الجر والنصب، وليس ذلك بإعرابٍ، وإنَّما جُعِلت الضمة تهيئة للواو التالية لها، وجُعلت الكسرة توطئةً للياء الجائية إثرها (الأنباري، ١٤٢٤هـ، ٢٨/١).

المسألة الثانية: تَهيئة فتْحِ همزةِ (إنَّ) لأَنْ يَعْمَلَ ما قبل جُمْلَتِها في معناها

كسر همزة (إنَّ) في صدر الجملة الاسمية، نحو قولك: (إنَّ الحقَّ واضحٌ، إنَّ الباطلَ زَهُوقٌ)- مُشْعِرٌ بتجريد المعنى الذي أفادته- وهو التأكيد- عن تمهيد الجملة وتهيئتها لأن يعمل الفعل الذي قبلها في معناها.

وليس بين (إنَّ) المكسورة والمفتوحة فرْقٌ في المعنى المفاد، إلا أنَّ العرب إذا أرادت توطئة الجملة الاسمية وتهيئتها لأنْ يعمل الفعل الذي قبلها في معناها، وأن تُصَيِّرها في معنى الحديث فتحتِ الهمزة، فقالت: (عَلِمْتُ أنَّ الحقَّ واضحٌ، أيقنت أنَّ الباطلَ زاهقٌ).

ومنـــه قولـــه ﷻ: ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائـدة: ٩٨] وقولـه ﷻ:

﴿وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ﴾ [يونس: ٢٤] وقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾[القصص:٣٩] وقوله ﷻ: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾[المجادلة:١٨]، وقوله ﷻ: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ﴾ [الهمزة:٣]

وإذا أرادت العرب كذلك قطْعَ الجملة مما قبلها، وأن تعتمد في كلامها على التوكيد اعتمادَها على الترجي والتمني- كَسَرَتِ الهمزة للإيذان بالابتداء والانقطاع عمَّا قبل، وأنَّها قد جعلَتِ التوكيد صدر الكلام؛ لأنَّهُ معنى كسائر المعاني، وإن لم يكن في الفائدة مثل غيره، فقالت: (إنَّ العدلَ أساسُ المُلك) (السهيلي، ١٤١٢هـ، ص٢٦٧). ومنه قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الحجر:٤٥] وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾ [غافر:٥٩]وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣ ، ١٤]وقوله ﷻ: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين:١٨]

النوع الثاني: التهيئة بالحرف

وهذا النوع تندرج تحته مسألتان:

المسألة الأولى: تَهيئة (ما) الكافة لحكمٍ نحويٍّ

تَقَرَّرَ في تراثنا النحويّ أنَّهُ إذا اتصلت (ما) الزائدة بـ (إنَّ أو إحدى أخواتها) المختصة بالدخول على الجملة الاسمية؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر، أو اتصلت بـ(رُبَّ) المختصة بجر النكرات- ترتب على ذلك أمران:

أحدهما: كَفُّ (إنَّ) وأخواتها عن العمل في الجملة الاسمية، وكفُّ (رُبَّ) عن جر النكرة؛ ولذلك تسمى (ما) الكافَّة.

والثاني: إزالةُ اختصاصها بالأسماء، وتهيئتها للدخول على الجملة الفعلية؛ ولذلك تسمى (ما) الْمُهَيِّئَة، والموطئة (الجوجري، ١٤٢٣هـ، ٥٠٧/٢).

ومن الأمثلة التي توضح ذلك قول الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾[الكهف:١١٠] وقوله ﷻ: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾[الأنفال:٦] ومنه قول النبي -صلى الله عليه وسلم- : "إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَّة" (البخاري، ١٤٢٢هـ، رقم ٦٦٨٩)، وقولك: (إنَّما يُعَاقَبُ المسيءُ)، وقول امرئ القيس:

فلو أنَّ مَا أسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ ** كَفَانِي ولم أطْلُبْ قَلِيلٌ من المالِ

وَلَكِنَّمَا أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ** وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمْثالِي

(أمرؤ القيس، ١٤٢٥هـ، ص١٣٩).

والملاحظ في تلك الشواهد اتصال (ما) الزائدة بالأدوات: (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ)، وقد ترتب على ذلك أمران:

أحدهما: كَفُّهَا عن العمل فيما بعدها، فالجملة الاسمية المذكورة بعد بعض الأدوات تُعْرَب مبتدأً وخبرًا، كما في الحديث الشريف، والآية الكريمة الأولى.

والآخر: زوال اختصاصها بالجملة الاسمية، وتهيئتها للدخول على الجملة الفعلية، كما رأينا في المثال، وفي الآية الكريمة الثانية، وفي قول امرئ القيس.

ومن أمثلة (ما) الزائدة مع (رُبَّ) قوله ﷻ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر:٢]فـ(رُبَّ) المختصة بجر الأسماء النكرات تأتي مثقلة ومخففة، وقد وليت (رُبَّ) المخففة الجملةُ الفعليةُ، و(ما) الزائدة هي التي مَهَّدَتها وهيَّأتها لتلك الحالة. قال المرادي: "فـ(ما) في ذلك مُهَيِّئَة؛ لأنَّها هيأت هذه الألفاظ

لدخولها على الفعل" (المرادي، ١٤١٣هـ، ص٣٣٥).

المسألة الثانية: تَهيئة اللامِ لجوابِ القسم

لام تهيئة القسم (أو توطئة القسم): هي اللام التي تدخل على أداة الشرط بعد تقدّم القسم لفظًا أو تقديرًا، وتُؤذن أنَّ الجواب للقسم لا للشرط، وليست جواب القسم، وإنَّما الجوابُ ما يأتي بعد الشرط (الفُوجَوي ، ١٤١٦هـ، ص١١٨).

فهذه اللام الموطئة هي اللام الداخلة على أداة الشرط في نحو قولك: (واللهِ لَئِنْ أنصفتني لأُنصفنَّك)، فـ أدوات الشرط المقدم عليها قسم ملفوظ به أو محذوف تُقْرَنُ بها في الغالب لامٌ مفتوحةٌ، يُؤكَّد بها طلبُ القسم لجوابه.

وأكثر ما يكون ذلك مع (إنْ) والقسم محذوف، كما في قول الله ﷻ: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[البقرة:١٤٥]

وسُمِّيَت هذه اللام موطئةً؛ لأنَّها وَطَّأَت لجواب القسم، وتُسَمَّى أيضًا: الْمُؤذِنَة بِمَا أَرَادَهُ الْمُتَكَلِّم من معنى القسم، وقول النحويين: (إنَّها موطئةٌ للقسم) فيه تجوزٌ، وإنَّما هي مُوطِّئةٌ لجواب القسم (المرادي، ١٤١٣هـ، ص١٣٦، ١٣٧). و"يسمّيها بعضهم لامَ الشرط؛ لدخولها على حرف الشرط. وبعضُهم يسمّيها الموَطِّئة؛ لأنّها يَتعقّبها جوابُ القسم، كأنّها توطئةٌ لذكر الجواب، وليست جوابًا للقسم، وإن كان ذلك أصلَها؛ لأنّ القسم لا يُجاب بالشرط، كما لا يُجاب بالقسم؛ لأنَّ الشرط يجري مجرى القسم لِما بينهما من المناسبة، من جهةِ احتياج كلّ واحدٍ منهما إلى جواب. والقسمُ وجوابه جملتان تَلازمتا، فكانتا كالجملة الواحدة، كما أنّ الشرط وجوابه كالجملة الواحدة... وذلك قولك: (واللهِ لئنْ أكرمتَني لأُكرِمَنَّك)، فاللام الأُولى مؤكّدةٌ موَطِّأةٌ للجواب، والجوابُ (لأكرمنّك)، وهو جوابُ القسم. والشرط مُلْغًى لا عملَ له؛ لأنّك صدّرتَ بالقسم، وتركتَ الشرط حشوًا. وإذا اجتمع الجزاءُ والقسمُ؛ فأيّهما سبق الآخرَ وتَصدّر كان الجواب له. مثالُ تصدّر الشرط قولك: (إنْ تَقُمْ واللهِ أقُمْ)، جزمتَ الجوابَ بحرف الجزاء؛ لتصدُّره، وألغيتَ القسمَ؛ لأنَّهُ حشوٌ. ومثالُ تصدُّر القسم قولك: (واللهِ لَئِنْ أتيتَني لآتِيَنَّكَ)، فاللامُ الأُولى موطئةٌ، والثانيةُ جوابُ القسم، واعتمادُ القسم عليه لا عملَ للشرط فيه. يدلّ على ذلك قوله ﷻ: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾ [الحشر:١٢] الجوابُ للقسم المحذوف، والشرط مُلْغًى، بدليل ثبوت النون في الفعل المنفيِّ؛ إذ لو كان جوابًا للشرط لكان مجزومًا، فكانت النون محذوفةً" (ابن يعيش،١٤٢٢هـ، ١٤١/٥، ١٤٢).

النوع الثالث: التهيئة بالاسم

وهذا النوع تندرج تحته أربع مسائل، وهذا بيانها، وتحليلَها:

المسألة الأولى: التهيئة في باب الحال

للنحويين تفسيران في حقيقة التهيئة في باب الحال:

الأول: أنَّ الحال هي الْمُهَيَّئَة والمُوَطِّئَةُ في التركيب، و(الحال الْمُهَيِّئَة أوالمُوَطِّئَةُ) هي الحال الجامدة الموصوفة بمشتق أو شبهه، وتكون الصفة هي الحال في الحقيقة (الفاكهي، ١٤١٤هـ، ص٢٣٥).

فتُسَمَّى الحال الجامدة الموصوفة بمشتق أو شبهه حالاً مُوَطِّئَةً أو مُهَيِّئَةً؛ لأنَّها ذُكِرَت على سبيل التوطئة والتهيئة للنعت بالمشتق الذي يجيء بعدها أو شبهه، فهي غيرُ مقصودةٍ لذاتها، وإنَّما المقصود صفتُها التالية لها، وما هي إلا وسيلةٌ مهيئة لذكرها (الفاكهي، ١٤١٤هـ، ص٢٣٥)، قال ناظر الجيش: "فأصل (مررتُ بزيدٍ رجلاً صالحًا): مررتُ بزيدٍ صالحًا، وإنّما ذكرْتَ (رجلاً) توطئةً للحال، ولمّا كانت الحالُ صفةً

معنويةً أشْبَهَت اللفظية، ومن حكم اللفظية أن تَجْري على موصوف في اللفظ ففعلوا في الحال في بعض المواضع ذلك للإشعار بأنَّها صفة في المعنى" (ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ، ٣/ ٢٨١).

ومن شواهدها قوله ﷻ: ﴿فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم:١٧] فـ(بشرًا) حال من فاعل (تَمَثَّلَ)، وهو الملَك، و(سَوِيًّا) نعتٌ لـ(بَشَرًا)، فالمسوغ لوقوع الحال جامدة هو النعت (سَوِيًّا)، و(بَشَرًا) هو الموطئ لذكْر هذا النعت.

وقوله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:٢] فـ(قُرْآنًا) حال من مفعول (أَنْزَلَ)، وهو ضمير الكتاب المبين، و(عَرَبِيًّا) نعتٌ لـ(قُرْآنًا)، والمسوغ لوقوع الحال جامدة هو النعت (عَرَبِيًّا)، و(قُرْآنًا) هو الموطِّئ والمهيئ لذكْر هذا النعت.

وقوله ﷻ: ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ ﴿١٢﴾﴾ [الأحقاف:١٢] فـ(لِسَانًا) حال من ضمير الكتاب المستتر في اسم الفاعل (مُصَدِّقٌ)، و(عَرَبِيًّا) نعتٌ لـ(لِسَانًا)، والمسوغ لوقوع الحال جامدة هو النعت (عَرَبِيًّا)، و(لِسَانًا) هو المهيئ لذكْر هذا النعت.

وبَيَّنَ هذا التفسير ابنُ السِّيد البَطَلْيَوْسي مستشهدًا بتلك الآية على الحال الموطئة، ووَضَّحَ معنى (التوطئة) عليها قائلاً: "ومن النحويين من يرى أنَّ (عربيًّا) هو الحال، و(لسانًا) هو التوطئة. ومعنى التوطئة عندهم: أنَّ الحال لمَّا كانت صفةً معنويةً، شبيهة بالصفة اللفظية، وكان حكم الصفة اللفظية أن يكون لها موصوفٌ تجري عليه فُعِلَ مثل ذلك بالصفة المعنوية في بعض المواضع، فقام لها موصوف أيضًا تجري عليه" (البطليوسي، ١٩٩٦م، ١/ ٨٠).

وجعل أبو حيان الأندلسي من شواهد التهيئة بالحال قوله ﷻ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ٤ ، ٥] فـ(أَمْرًا) حال من (أمر حكيم)، و(من عندنا) متعلق بمحذوف، نعتٌ للحال، والمسوغ لوقوع الحال جامدة هو النعت (من عندنا)، و(أَمْرًا) هو المهيئ لذكْر هذا النعت (أبو حيان، ١٤١٧هـ، ٥/٣٠٣).

وأجاز بعض النحويين أن تكون (كَلِمَةً) في قوله ﷻ: ﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴿٤﴾ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٤،٥] منصوبةً على الحال، من قبيل الحال الْمُهَيِّئَة، وجملة (تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ) في محل نصب نعت لها، والفاعل مضمر لتقدُّم ذكره(أبو حيان، ١٤١٧هـ، ١٠/١٥١) والتقدير: كَبُرَتْ فِرْيَتُهم أو مقالتُهم كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ. وسُمِّيَت هذه الكلمات كلمة، من حيث هي مقالة واحدة، كما يقولون للقصيدة: كلمةٌ، وهذه المقالةُ قائمةٌ في النفس معنًى واحدًا، فيحسن أن تُسَمَّى كلمةً (ابن عطية، ١٤٢٢هـ، ٣/٤٩٦).

التفسير الآخر: أنَّ صفة الحال هي المهيئة والموطئة لوقوع الحال جامدةً، فليس حقيقة الأسماء الجامدة في الآيات المذكورة أن تكون حالاً؛ لكونها جامدةً، والمسوغ لمجيئها حالاً ما ذُكِرَ بعدها من الصفات المشتقة أو الشبيهة بها (الفاكهي، ١٤١٤هـ، ص٣٢٦).

ومن أصحاب هذه الوجهة ابن بابشاذ، فقد قال في قوله ﷻ: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحقاف:١٢] "فـ(هذا) مبتدأٌ، و(كتابٌ) خبره، و(مُصَدِّقٌ) نعته، و(لِسَانًا) حالٌ- في أحد الوجهين- لأنَّك لما نَعَتَّ اللِّسانَ بعربيٍّ- والصفة والموصوف كالشيء الواحد- صارت الحال

بالمشتق، وصار (عَرَبِيًّا) هو الموطِّئ لكون اللِّسَان حالاً، وليس حقيقة اللسان أن يكون حالاً؛ لكونه جامدًا لولا ما ذُكِرَ من الصفة"(بابشاذ، ١٩٧٧م، ٣١١/٢). والمفهوم من قوله هذا أنَّ الْمُوَطِّئَةَ والْمُهَيِّئَة هي صفة الحال، وليست الحال الموصوفة هي الموطئة والْمُهَيِّئَة للصفة بعدها(الأزهري، ١٤٢١هـ، ٥٦٧/١).

وعرض هذه الوجهة ابنُ السِّيد البَطَلْيَوْسي، ووَضَّحَ معنى (التوطئة) عليها قائلاً: "فمن النحويين من يرى أنَّ (لسانًا) هو الحال، و(عربيًّا) هو التوطئة. ومعنى التوطئة: أنَّ الاسم الجامد لمَّا وُصِفَ بما يجوز أن يكون حالاً، صَلَحَ أن يقع حالاً" (البَطَلْيَوْسي، ١٩٩٦م، ٨٠/١). وأصحاب هذه الوجهة ينطلقون في تحليل الشواهد السابقة وما ماثلها على مقتضاها، كما رأينا في تحليلهم تلك الآية الكريمة المتناولة.

وبعد أن بَيَّنَ البَطَلْيَوْسي المراد بالتوطئة على الوجهتين السابقتين للنحويين رأى في المراد بها رأيًا آخر، فقال: "وقد يكون معنى التوطئة في الحال: أن يُتَأَوَّل في الاسم الجامد تأويلٌ يُخرجه إلى حكم الاسم المشتق، كقوله ﷺ وقد سئل: كيف يأتيك الوحي؟ فقال: (... وأحيانًا يتمَثَّل لي المَلَكُ رجلاً) (البخاري، ١٤٢٢هـ، رقم ٢). فالتوطئة هنا على وجهين:

أحدهما: أن تجعل رجلاً في تأويل قوله: (قريبًا أو محسوسًا)، وهما اسمان جاريان على الفعل.

والثاني: أن تريد (مثلَ رجلٍ)، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وهذا معنى قولنا: إنَّ سبيلها أن تكون مشتقة، أو في حكم المشتق"(البطليوسي، ١٩٩٦م، ٨٠/١).

المسألة الثانية: التهيئة في باب النَّعْتِ

النعت المهيئ (أو الْمُوَطِّئ) هو النعت الجامد غير المقصود لذاته، المنعوت بنعت مشتق بعده، ويُذْكَر على سبيل التوطئة والتمهيد لهذا المشتق؛ لأنَّهُ هو المقصود في الحقيقة ومحل الفائدة، ولا يُسَمَّى الجامد السابق نعتًا إلا لكونه موصوفًا بهذا المشتق، نحو قولك: (استعنت بأخٍ أخٍ مخلصٍ، واقتديتُ برجلٍ رجلٍ كريمٍ، وقابلت امرأةً امرأةً مجتهدةً)، فكل من (أخٍ، ورجلٍ، وامرأةً) الثاني نعت جامد غير مقصود لذاته، والمقصود هو نعته المشتق الذي يليه (عباس، ٤٥٦/٣).

ومن أمثلة النعت المهيئ والموطِّئ الواردة: قولهم: (لا ماءَ ماءَ باردًا عندنا)، فـ(ماءَ) الثاني نعتٌ جامدٌ لـ(ماءَ) الأول، ومهيئ وموطئ للنعت المشتق الذي بعده، وهو (باردًا)؛ فإنه نعت مشتقٌّ لـ(ماءَ) الثاني، وهو المقصود والمراد.

قال أبو حيان: "وتكرير النكرة هنا جرى مجرى النعت، وتكررت تهيئة وتوطئة للنعت" (أبو حيان، ١٤١٧هـ، ٣٠٣/٥).

قال ناظر الجيش: "وإذا تقرر أنَّ الاسم الثاني في (لا ماءَ ماء باردًا) تهيئةٌ للنعت وجب كونه صفةً، سواء أبُنِيَ أم نُصِبَ أم رُفِعَ. فأمَّا إذا لم يُقَدَّر توطئةً، وجُعِلَ بدلاً من الاسم الذي قبله، فإنَّهُ لا يجوز البناءُ، لأنَّ البدل في نية تكرار العامل، وإذا كان العامل مقدرًا منع تقديره من بناء الاسمين وجعلهما كاسم واحد" (ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ، ٣/ ١٤٤).

وقرَّر الصَّبَّانُ أنَّهُ "يوصف بالاسم الجامد إذا وصف بمشتق، نحو: (مررت برجلٍ رجلٍ صالحٍ)، ويسمى نعتًا موطئًا، ولا بد من تنوين (باردًا)؛ لأنَّ العرب لا تركب أربعة أشياء، ولا يصح أن يكون (ماءَ) الثاني توكيدًا لفظيًّا ولا بدلاً؛ لأنَّهُ مقيدٌ بالوصف والأول مطلقٌ، فليس مرادفًا حتى يكون توكيدًا، ولا مساويًا حتى يكون بدلاً"(الصبان، ١٤١٧هـ، ٢/ ٤٥٦).

وهو نظير قوله ﷻ: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾[النساء:١١] بعد تقدم ذكر الأولاد الشامل للذكور والإناث، في قوله ﷻ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ

فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء:١١] قال الشيخ خالد الأزهري: "فالنون في (كُنَّ) اسمها، وهو عائد على الإناث اللاتي هُنَّ بعض الأولاد المتقدم ذكرهم في قوله ﷻ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾ [النساء:١١] فإنَّهُ في قوة أولادكم الذكور والإناث، و(نِسَاءً) خبر (كُنَّ)" (الأزهري، ١٤٢١هـ، ٥٦١/١).

المسألة الثالثة: توكيد ضمير الرفع المتصل بضميره المنفصل تهيئة لتوكيده بالنفس والعين

قد تَقَرَّرَ في قواعد النحو العربي: أنَّهُ إذا أُريد توكيد ضمير الرفع المتصل بلفظي (النفس، والعين)– فلا بد من توكيده أولاً بضمير الرفع المنفصل، على سبيل التوكيد اللفظي بالمرادف، فتقول: (قُمْ أنتَ نفْسُكَ، وقُمْتَ أنتَ نفْسُكَ، وقمتُما أنتما أنفسُكما، وقمتُم أنتم أعينُكم، وقمتنَّ أنتنَّ أعينُكنَّ، وعليٌّ خَرَجَ هُوَ نَفْسُهُ، وهِنْدٌ ذَهَبَتْ هي نَفْسُهَا، وسُعْدَى خَرَجَتْ هي عَيْنُهَا) (المرادي، ١٤١٣هـ، ٩٧٧/٢).

وعلة وجوب ذلك التوكيد تنحصر في أمرين:

أحدهما: وقوع اللبس في بعض المواضع من الكلام، كما في قولك: (سُعادُ ذَهَبَتْ نَفْسُها، وفاطمةُ خَرَجَتْ عَيْنُهَا)؛ إذ يحتمل الكلام مع عدم المجيء بضمير الرفع المنفصل أن تكون نَفْسُ سعادَ التي بمعنى الرُّوح ذَهَبَتْ، وعَيْنُ فاطمةَ الجارحةُ خَرَجَتْ، فإذا قيل: (سعادُ ذَهَبَتْ هي نَفْسُها، وفاطمة خرجتْ هي عينُها) – لم يكن لَبْسٌ. ولم يفرقوا بين هذين المثالين اللذين وقع فيهما اللبسُ وبين غيرهما مما لم يقع فيه لبسٌ؛ طردًا للباب على وتيرة واحدة.

والآخر: أنَّ ضمير الرفع المتصل صار بمنزلة الجزء من الفعل؛ لامتزاجه بالفعل، واختلاطه به؛ فكرهوا أن يؤكدوه أولاً بمستقلٍ من غير جنسه، فأكدوه أولاً بمستقل من جنسه وبمعناه، وهو ضمير الرفع المنفصل؛ ليكون هذا التأكيد تهيئة وتوطئةً لتأكيده بالمستقل من غير جنسه، وهو (النفس والعين) اللذان هما من الأسماء الظاهرة (الصبان، ١٤١٧هـ، ٣/ ٧٩).

المسألة الرابعة: تَهيئة المُبْدَل منه للْبَدَل

يُذْكَر المبدلُ منه في التركيب على سبيل التهيئة والتوطئة لذكْر المقصود بالنسبة، وهو البدل؛ ولذا يقول النحويون: (المبدل منه في حكم الطرح) وذلك من جهة المعنى غالبًا دون اللفظ، بدليل جواز (ضربْتُ زيدًا يدَهُ)، إذ لو لم يعتد بزيدٍ أصلاً لما كان للضمير ما يعود عليه (رضي الدين، ٢٠٠٢م، ١/ ٢١٦).

والغرضُ من البدل وعملية الإبدال: أن يُذكر الاسم المقصود بنسبة الحكم إليه– كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة– بعد التهيئة والتوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى المبدل منه قبله، لإفادة توكيد الحكم وتقريره؛ لأنَّ الإبدال في قوة إعادة الجملة، ولذلك تسمع النحويين يقولون: البدل في حكم تكرار العامل (ابن الناظم،١٤٢٠هـ، ص٣٩٣)، فيتم بتلك العملية البيان والإيضاح؛ "لأنَّ هذا الحكم ينسب أولاً للمتبوع فيكون ذكر المتبوع تمهيدًا للتابع الذي سيجيء، وتوجيهًا للنفس لاستقباله بشوقٍ ولهفةٍ. فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضًا؛ فكأنَّ الحكم قد ذُكر مرتين؛ وفي هذا تقوية للحكم وتوكيد. ولأجل تحقيق هذا الغرض لا يصح أن يتحد لفظ البدل والمبدل منه إلا إذا أفاد الثاني زيادة بيان وإيضاح"(عباس، ٣/ ٦٦٥)؛ فلذلك قال النحويون: (البدل في حكم تكرير العامل) (العيني، ١٤٣١هـ، ١٦٠٩/٤)، فعامل البدل مقدَّر دلَّ عليه العامل في المبدل منه، فهو مع البدل جملة أخرى، وإن كانوا يُسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة؛ أخذًا بظاهر اللفظ، (رضي الدين، ١٣٩٥هـ، ٢/ ١٠٧). ولإيضاح ذلك أقول: البدلُ هو أحدُ التوابع الخمسة، وهو التابع المقصود بالحكم بلا

واسطة، ويُذْكَر المبدلُ منه قبله على سبيل التهيئة والتوطئة لذِكْره، كما في قول الله ﷻ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦ ، ٧] فـ(صراط الذين) بدلٌ، وقد جاء المبدل منه قبله، وهو الصراط توطئةً وتهيئة لذكْر البدل الذي يفيد توكيد الحكم وتقريره، وقوله ﷻ: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾[آل عمران:٩٧]

فـ"الذي عليه الاعتماد من الاسمَيْن- أعني البدلَ والمُبْدَلَ منه- هو الاسمُ الثاني، وذكر الأول تَوْطِئَةً لبيانِ الثاني. يدلّ على ذلك ظهورُ هذا المعنى في بدلِ البعض، وبدلِ الاشتمال. ألا ترى أنّك إذا قلت: (ضربتُ زيدًا رأسَه)، فالضرب إنّما وقع برأسه دون سائره، وكذلك قولُك: (سُرق زيدٌ مالُه)، إنّما المسروقُ المالُ دون زيدٍ" (ابن يعيش، ١٤٢٢هـ، ٢٦٢/٢).

وقد تقرّر في غير كتابٍ من تراثنا النحويّ أنَّ "البدل هو الذي قُصِد بما نُسب إلى المبدل منه، وأنَّ المبدل منه ذُكِر تهيئة وتوطئة له. ومن أجل ذلك تكثر إعادة العامل مع البدل دون سائر التوابع، ومنه قوله ﷻ: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾[الأعراف:٧٥] وكذا قوله ﷻ: ﴿W â W á W à W ß W Þ W Ý W Ü W Û W Ú W Ù W Ø W × W Ö W Õ W Ô W Ó W Ò W Ñ W Ð W Ï W Î W Í W Ì W Ë W Ê W é W è W ç W æ W å W ä W ã W ì﴾[الزخرف:٣٣] فـ(لمن آمن) بدل بعض من (للذين استُضعِفوا) و(لبيوتهم) بدل اشتمال لـ(من يكفر)".(ابن مالك، ١٤١٠هـ، ٧٢٩/٣).

ولمزيد من التأكيد على الأثر الدلالي للبدل في التركيب لا بُدَّ أن يُذكر قول مجد الدين بن الأثير: "البدل جارٍ مجرى التوكيد والوصف في الإفادة؛ تبيينًا وتحقيقًا، وإيضاحًا وتخصيصًا، وهو في الحقيقة: إعلام السّامع بمجموع اسمي المُسَمّى، علي جهة البيان، وإنّما يُذكر الأوّل لنوع من التوطئة؛ وليفاد بمجموعهما ما لا يحصل بأحدهما، تقول: (ضَرَبْتُ زَيْدًا أخاك)، فالأخ ثبَّتَ في النّفس أنّ المضروبَ زيدٌ، الذي هو الأخ، وأوْضَحَه، وخَصّصَهُ عن غيره من الزَّيْدِينَ"(ابن الأثير، ١٤٢٠هـ، ١/ ٣٤٢).

وقد أفصح أبو إسحاق الشاطبي عن مقصد العرب البياني من وراء إخراج الكلام مشتملاً على عملية الإبدال، حين قرَّرَ أنَّ البدلَ يأتي في العربية على وجهين:

أحدهما: أن يكونَ المتكلمُ العربيُّ أراد ذكْرَ البدل، فأتى أولاً بمهيئ له- وهو المبدل منه- إبهامًا على المخاطب؛ ليكون ذِكْرُ البدل بعد التوطئة له أولاً أوفى بالغرض، وأوقع في النفس.

والثاني: أن يكون المتكلمُ العربيُّ ذكر المبدل منه أولاً اعتقادًا أنَّهُ كافٍ، ثم بدا له أن يُبَيِّنَ ما لم يكن مُبَيَّنًا للمخاطب أولاً، فجاء بالبدل ثانيًا؛ فصار المبدل منه معدولاً عنه، وكالمتروك وإن كان غير متروك (الشاطبي، ١٤٢٨هـ، ٥/ ٢٢٢).

الخاتمة

فبعد الانتهاء من البحث أجمل النتائج الآتية:

أولاً- كشف البحث عن ظاهرة التهيئة، وبيّن أنها تقديم شيءٍ في الكلام توطئةً لذكر الشيء اللاحق المُهِمّ، وتمهيدًا مناسبًا للإتيان بالشيء الذي يُناط به الحكم؛ ليكون ذلك أوفى بمراد المتكلم، وأوقع في نفس المتلقي.

ثانيًا- توصل البحث للألفاظ المترادفة الدالة على حقيقة هذه الظاهرة المدروسة، وقد عبر عنها النحويون: بالتهيئة، والتمهيد، والتوطئة، والإيذان، وكلها تدل على تقديم شيء في الكلام تذليلاً لما بعده، وإعداد له، ومصطلح التهيئة شامل في معناه، ويدخل فيه التمهيد والتهيئة والإيذان، ويزيد عليها في الدلالة، حيث البسط، والإكمال، والإتمام، والتوضيح، والتفسير، والتسهيل،

والتسوية، واتساع المعنى، والمفهوم، والإعداد، والتجهيز، وهو الأقدم استعمالاً.

ثالثًا- أوضح البحث أغراض التهيئة العديدة، وكان منها: إصلاح التركيب، والتوكيد، وإزالة اللبس، والتنبيه على النيابة.

رابعًا- أتى البحث على أنواع التهيئة الثلاثة، المتمثلة في: النوع الأول: التهيئة بالحركة، وهذا النوع تندرج تحته مسالتان: المسألة الأولى: تهيئة الْحَرَكَاتِ الثَّلاثِ لأَحْرُفِ الْعِلَّةِ، والمسألة الثانية: تَهيئة فتْحِ همزةِ (إنَّ) لأَنْ يَعْمَلَ ما قبل جُمْلَتِها في معناها، والنوع الثاني التهيئة بالحرف،

وهذا النوع تندرج تحته مسألتان: المسألة الأولى: تَهيئة (ما) الزائدةِ لحكمٍ نحويٍّ، المسألة الثانية: تَهيئة اللامِ لجوابِ القسم. والنوع الثالث: التهيئة بالاسم، وهذا النوع تندرج تحته أربع مسائل، هي:

المسألة الأولى: التهيئة في باب الحال، المسألة الثانية: التهيئة في باب النَّعْتِ، المسألة الثالثة: توكيد ضمير الرفع المتصل بضميره المنفصل تهيئة لتوكيده بالنفس والعين، المسألة الرابعة: تَهيئة المُبْدَل منه للْبَدَل.

المصادر والمراجع

١) ابن الأثير، المبارك بن محمد بن عبد الكريم، (١٤٢٠هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق، فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٢) ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، (١٤٠٩هـ)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق، فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت.

٣) ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع الجذامي، أبو عبدالله شمس الدين(١٤٢٤هـ)، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٤) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (١٤٢١هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥) ابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي، (١٤١٧هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦) ابن عطية، محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن (١٤٢٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، (١٤٠٠هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة.

٨) ابن مالك، محمد بن عبد الله بن عبد الله، (١٤١٠هـ)، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر.

٩) ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، (١٤٠٢هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.

١٠) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين، (١٤١٤هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

١١) ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد (٢٠٠٩م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة.

١٢) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، (١٤٢٢هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

١٣) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، (١٤١٧هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

١٤) الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، (١٤٢١هـ)، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٥) امْرُؤُ القَيْس ، ابن حجر بن الحارث الكندي، (١٤٢٥هـ)، ديوان امرِئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت.

١٦) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أبو البركات، (١٤٢٤هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

١٧) الأهدل، عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة، (١٤١٠هـ)، الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.

١٨) بابشاذ، طاهر بن أحمد، (١٩٧٧هـ)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت.

١٩) البخاري، محمد بن إسماعيل، (١٤٢٢هـ)، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

٢٠) البَطَلْيَوسي، عبد الله بن محمد بن السيد، (١٩٩٦م)، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، تحقيق: مصطفى السقا، ود حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة.

٢١) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، (١٤٣٢هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: د عبد الله التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية.

٢٢) الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت، (١٤٢٤هـ)، الفوائد والقواعد، تقديم وتحقيق، عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، جامعة الملك فهد، الظهران، المملكة العربية السعودية.

٢٣) الجوجري، محمد بن عبد المنعم بن محمد، (١٤٢٣هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق، نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٢٤) الجوهري، إسماعيل بن حماد، (١٤٠٧هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق، أحمد عبد الغفور عكار، دار العلم للملايين، بيروت.

٢٥) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، (١٤٢٠هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا.

٢٦) رضي الدين، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، (٢٠٠٢م)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

٢٧) الرفايعة، حسين عباس، (١٤٢٧هـ)، ظاهرة التوطئة في النحو العربي، بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، الأردن.

٢٨) الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق المرتضى، (١٤٠٠هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق، عبد العليم الطحاوي، دار التراث العربي، لبنان.

٢٩) الزركشي، محمد بن عبد الله بهادر، (١٣٧٦هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، مصر.

٣٠) الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، الأنموذج في النحو، تحقيق، عدنان جاسم محمد الهزيماوي، دار الكتب العربية، بيروت.

٣١) الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، (١٩٩٣هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت.

٣٢) السهيلي، عبدالرحمن بن عبد الله، (١٤١٢هـ)، نتائج الفكر النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣) سيبويه، عمرو بن عثمان، (١٤٠٨هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣٤) الشاطبي، إبراهيم بن موسى أبو إسحاق،(١٤٢٨هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة محققين، هم: ج١: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وج٢: د. محمد إبراهيم البنا.وج٣: د. عياد بن عيد الثبيتي.ج٤: د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش.ج٥: د. عبد المجيد قطامش.ج٦: د.

عبد المجيد قطامش.ج٧: د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي.ج٨: د. محمد إبراهيم البنا ج٩:د. محمد إبراهيم البنا معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٣٥) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، (١٤١٧هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٦) عباس، عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف.

٣٧) العيني، محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين، (١٤٣١هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام ، القاهرة.

٣٨) الفاكهي، عبد الله بن أحمد بن عبد الله، (١٤١٤هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق، المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة،

٣٩) الفيومي، أحمد بن محمَّد بن عليّ المُقْرِي، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت.

٤٠) القوجوي، محمد مصطفى شيخ زاده، (١٤١٦هـ)، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق إسماعيل مروة، مؤسسة الرسالة.

٤١) المبرد، محمد بن يزيد بن أبو العباس، (١٤١٧هـ)، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٤٢) المرادي، الحسن بن قاسم بن عبد الله، (١٤١٣هـ)، الجنى الداني فى حروف المعاني، تحقيق، فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٣) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم (١٤٢٨هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق، علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة.